قضايا

متقاعدو ذمار وريمة يشكون المؤسسة الاقتصادية

■ شكا مئات المتقاعدين وأهالي المتوفين من العسكريين في مديريات جبل الشرق آنس محافظة ذمار وأجزاء من محافظة ريمة، قيام مندوب المؤسسة الاقتصادية بفرض مبلغ ٢٠٠ ريال عن كل كيس من القمح الممنوح لهؤلاء ضمن المعونة المقدمة من دولة الامارات العربية الشقيقة.

وأكدت مصادر محلية في عدد من المديريات شكوى المتقاعدين واعتبرت هذا التصرف يمثل ابتزازاً واضحاً، وليس له ما يبرره قانونياً.

وأهابت المصادر بوقفة جادة من المؤسسة الاقتصادية أمام هذه الحالة الشاذة التي تسيئ الى سمعتها ومكانتها.■

أكثر من 50 جريحاً

مَنْ يدحرج كرة الثلج بين صيادي المكلا وروكب؟!

■ إن ما حدث ظهر يوم الثلاثاء «الاسود» في مدينة المكلا من مواجهات دامية وأحداث مؤسفة بين صيادي روكب والمكلا يستدعي فتح تحقيق وقبل ذلك حوار هادئ مع الأطراف المتصارعة بجنون، لمعرفة أسباب ما حدث على حين غرة، لأن ترك الموضوع يتدحرج مثل كرة الثلج بلاشك سيكبر هذا المتدحرج وتكبر الكرة الى أن تصير جبلاً يوازي جبل مدينة المكلا طولاً وصلابة وتعنتا .

ما حدث فعلاً شيء مؤسف وما لم يحدث ذلك الحوار الذي نتمناه فإننا نتوقع ان تذهب بنا بعض العقول الصغيرة والعقليات الضيقة الى الأسوأ في قادمات الأيام.

◁ كتب - صلاح العجيلي

ما حدث في ذلك اليوم الاسود كما يسميه الصيادون بالمكلا وروكب هو أمر ليس بالهين ولا يجوز ان يمر مرور الكرام، ثمة بروز نتوءات لا تبشر بخير وتعايش سلمي بين أصحاب المهنة الواحدة «اصطياد الاسماك» .. وثمة تصرفات تدعو الى التعصب الاعمى والعصبية المقيتة وإحياء أو انبعاث جديد لروح الكراهية والحقد وإثارة النزاعات بين الناس وإلحاق الضرر بالسلم الاجتماعي، مستغلة النفس الديمقراطي وحق التعبير، ليس هذا فحسب بل ان البعض يوجه سهامه بشكل مباشر تجاه إقلاق السكينة العامة وإحراج السلطات وإضعاف أجهزة الدولة من خلال ما ذهب اليه أولئك الذين يغذون الفتنة بين صيادي جمعية روكب السمكية وصيادي جمعية المكلا السمكية وإشعال الحرائق وإحراق «الصنابيق» الخاصة والهواري وردة فعل الطرف الآخر بنفس الطريقة والاسلوب، والنتيجة أكثر من خمسين شخصاً جريحاً .. عشرة منهم إصابتهم بليغة وإحراق عدد كبير من الصنابيق والهواري التابعة لكلا الجمعيتين.

في ذلك اليوم لم نتمكن من الولوج بسيارتنا الى مدينة المكلا كون السنة اللهب وأعمدة الدخان تعانق السماء والشوارع الرئيسة بحي السلام وفي حديقة الكورنيش بالمكلا هناك ملاحقات وركض بين صيادي جمعيتي المكلا وروكب..الالواح تضرب على الرؤوس ويكفي زيارة أولية لمستشفى ابن سيناء لتعرف أثر هذه الأدوات على بنية الصياد، فالكثير من الشباب تكسرت أرجلهم وأيديهم وجرحوا جراحات بليغة.

الأمن المفقود

ثمة تصرفات شيطانية كان لابد من مواجهتها للحد من الخسائر، ولكن قبل ان نلوم الأمن نقول أين ذهبت العقول والحكمة والصبر.. أين شيوخ البحر الذين عرفوا بحنكتهم وحكمتهم، لماذا لم يستطيعوا السيطرة على هكذا تصرفات «رعناء» تحفز للجنوح والارتداد الى عصور وعهود «الغابة» وأخذ الحق بالأيدي..؟!

هناك مشكلات لابد من معالجتها وإصلاح اعوجاجها، لكن ليس «بصميل البحر» وإنما بعقلية البحار وفراسته وليس بالعودة الى عهود الجاهلية والظلام ونلك الجراح، وحرياً بنا التأكيد أن الدولة تصون الحقوق وتحمي الحريات وتشيع الديمقراطية وتقيم العدل والنظام والقانون وتحقق المساواة قدر المستطاع.. وفي مثل هذا المقام ينبغي أن يسود القانون ويطبق على الصغير والكبير إذا أردنا أن نبني مجتمعاً سليماً معافىً من أمراض الماضي البغيض ووطناً قوي الاركان ونعتز به ونفتخر بترسيخ مداميك النظام والقانون فيه.

أعمال مرفوضة

إن من يراقب لمجريات الأمور في مدينة المكلا منذ عشرات السنين لن يلحظ أي أحداث غريبة .. وما حدث يجعل المرء يعيد النظر فيما جرى خلال الـ٢٤ ساعة من يوم الثلاثاء قبل الماضي ما حصل هو بمثابة تقويض علني وصريح ومزلزل لكياننا وانفصام صريح لمشاريع التحديث والمدنية التي ندعيها والتطور والعصرنة التي نصور أنفسنا بها!!

أي تحديث وصيادونا يتضاربون بالعصي والألواح على قضايا لا تستدعي أن تؤول الأوضاع الى ما آلت اليه، ولا اعتقد أن المقام سيطول بنا ونحن ننتظر أن تأتي الحلول والمعالجات من البحر او من السماء ، بل لابد من الولوج الى قلب الجرح وتطهيره وعدم ترك من يلعب ويضرب على أوتار الفتن ان يمزق النسيج الاجتماعي لهذه الشريحة ، ولا اعتقد أن أحداً يحب هذه الشريحة المنتجة ويمكنه أن يقبل بمغامرة بعض المتهورين أياً كان وزنهم بجر الصيادين الى فتنة او خلق حالات من الفوضى والغوغائية.

ولمعرفة ما اتخذ بشكل جدي من قبل الجهات المسؤولة بالمحافظة أفاد مصدر مسؤول بمكتب المحافظ بديوان عام المحافظة بأن قراراً صدر بشأن لائحة تنظيم نشاط الصيد التقليدي وأصدر الاستاذ عوض عبدالله حاتم وكيل محافظة حضرموت لشؤون مديريات الساحل أمراً إدارياً قضى بتشكيل لجنة ميدانية للإشراف على تنفيذ قرار محافظ محافظة حضرموت رقم ١٢٨ لعام ٢٠٠٧م بشأن لائحة تنظيم نشاط الصيد التقليدي بحضرموت جاء فيه:

بناء على محضر اجتماع اللجنة المكلفة من قبل محافظ حضرموت لحل قضية صيادي المحافظة.. وبموجب قرار المحافظ رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٧م بشأن لائحة تنظيم الصيد التقليدي بالمحافظة.. وعليه يتم تشكيل لجنة ميدانية للإشراف على وسائل التحليق «الحوي» من الاخوة:

سالم جمعان باسليم - مستشار المحافظ لشؤون الصيادين - رئيساً

- سالم أحمد باقديم - المدير العام لإدارة الرقابة بمكتب وزارة الثروة السمكية عضواً ومقرراً

- مفتاح عبيد مفتاح - رئيس الرقابة بفرع الاتحاد التعاوني السمكي عضواً.

وقضى القرار بأن تتولى اللجنة تنفيذ لائحة تنظيم نشاط الصيد التقليدي بوصفها اللائحة النافذة في مديريات ساحل حضرموت كافة، وأن تلغي أية لوائح أو اتفاقيات تمت من قبل الجمعيات السمكية في مديريات ساحل حضرموت «النايلون» الوترية، والتغويرة، وان يسمح الاصطياد ليلاً بوسيلة العدة فقط مع اصطحاب السراج التقليدي باستخدامه مادة الكيروسين «القاز».

ويمنع منعاً باتاً استخدام الانوار بصورة عامة «الأتاريك» والكشافات بأنواعها والمواطير عند الاصطياد ليلاً ويسمح التحليق (الحوي) نهاراً فقط بموجب المادة (٣) البند (١) وتحديداً الفترة من شهر اكتوبر الى نهاية شهر مارس من كل عام شريطة الابتعاد عن الصخور البحرية (القشران) بنحو ميل بحري فقط من كل اتجاهات وبطول الشبك (٤٠٠) متر وعرض (٣٠) متراً كحد أقصى وألاّ تقل فتحة عين الشبك عن ثلاث بوصات.

وماذا بعد؟!

نقولها بحرص شديد: على السلطة المحلية بمحافظة حضرموت ألا تكتفي بصدور القرارات بل يجب الغوص أكثر في واقع المشكلات التي ساقت الصيادين الى ما حدث لكي لا نفاجأ يوماً ما بأن هناك ما هو أسوأ، ولنا تناولات أخرى لقضية صيادي حضرموت.■

أعمدة الدخان تصل مداها بعد إحراق عدد من الصنابيق

رسائل عاجلة

لماذا التهاون مع إقرارات الذمة المالية؟!!

■ على استحياء شديد ذكرت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مؤخراً- أن أكثر من (٥٠٠) مسؤول مازالوا متخلفين عن تقديم إقراراتهم بالذمة المالية الى الهيئة.

هذه الشكوى تجعلنا نتساءل: هل توقفت مهمة الهيئة بإعلان عدد المتخلفين فقط؟؟ فما كبير إلاّ الله..؟؟ ولماذا لا تعلن أسماء المتخلفين صراحة في الصحف حتى وإن كان بينهم أسماء (كبيرة).■

فوضى منظمات المجتمع المدني

■ المئات من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العاملة (رسمياً) في بلادنا بينها العشرات دون عمل أو نشاط.. فقط مجرد لافتة وعضوية محدودة من الاهل والاقارب، لا هدف لها سوى الحصول على المساعدات والهبات والمنح المحلية والدولية دون نشاط على أرض الواقع.

هذا الأمر المزري الذي فتح الباب على مصراعيه أمام كل من هب ودب لعمل لافتة وحمل شنطة وربطة عنق سيظل على حاله السيئ هذا، ما لم يُلزم الجميع بشروط وقوانين وتقييم صارم كما يحدث في كل بلاد الدنيا.■

الأخطاء.. إلى أين؟؟

■ عشرات التقارير ومئات الحالات التي تُرصد سنوياً عن الأخطاء الطبية وفوضى المستشفيات والمستوصفات الخاصة والأهلية.. الجميع يتحدث عن ذلك لكن دون أن نلمس أي اجراءات رادعة ومشددة من جهات الاختصاص المعنية.

هل نعي خطورة هذه المشكلة المتفاقمة وأنها مرتبطة بحياة البشر والعباد.. ولا تحتاج الى شيء سوى تنفيذ القوانين والضرب بيد من حديد!!■

السلاح يعود من جديد!!

■ رغم الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الأجهزة الامنية المختصة للحد ومنع حمل السلاح خاصة في المدن ونجاحها في ذلك بشكل كبير.. إلا أن الظاهرة عادت من جديد حيث نشاهد الآن الكثير من حملة السلاح يتجولون في المدن والطرقات والأماكن العامة وهم مدججون بالاسلحة.. وكان شيئاً لم يكن من تلك التوجيهات والإجراءات الصارمة.. ليبرز السؤال هنا: هل القضية موسمية أم أن تطبيق القوانين يتم على فئات دون غيرها.. نحن على ثقة أن الاجهزة المختصة -خاصة الأمنية منها- قادرة، إنْ هي أرادت، على أن تعيد للقانون هيبته وتنجح في مهمتها هذه كما نجحت من قبل.. فقط إنْ هي أرادت ذلك!!■

رغم التوجيهات

متعاقدو وزارة الصناعة والتجارة بدون تثبيت

■ جدد الموظفون المتعاقدين في وزارة الصناعة والتجارة -وعددهم «٤٦» متعاقداً- شكواهم ومطالبتهم بإعادتهم الى عملهم وتثبيتهم بحسب القانون، وهي الشكوى التي كانوا قد رفعوها الى فخامة الأخ رئيس الجمهورية والذي وجّه مجلس الوزراء بمذكرتين في ٣ ديسمبر ٢٠٠٥م و٢٨ فبراير ٢٠٠٦م.. والذي بدوره أحالها الى وزير الخدمة المدنية، مطالباً فيها بحل مشكلتهم وفقاً للقانون وقرارات مجلس الوزراء الخاصة بالأسس المنظمة لعملية التوظيف.

ويقول المتعاقدون في شكواهم إنه رغم التوجيهات الرئاسية وتوجيهات مجلس الوزراء الواضحة والصريحة إلاّ أنه حتى اللحظة لم يتم تثبيتهم كموظفين دائمين.. فضلاً عن تجريدهم من جميع المستحقات في الزيادة الأولى والاستراتيجية الجديدة.

مطالبين الجهات المختصة بمنحهم الدرجات الوظيفية وفقاً لقانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م، مع مراعاة سنوات عملهم التي قضوها في العمل حيث زادت عن عشر سنوات لدى بعضهم.

شكا من تعرضه للنصب بمائة ألف دولار

البحري يطالب النائب العام بالتحقيق مع المتورطين بتهريب غريمه

■ طالب الأخ خالد البحري، النائب العام بسرعة التدخل لاسترجاع حقه المنهوب -مبلغ ١٠٥ آلاف دولار- منذ ثلاث سنوات.

وذكر في مناشدته أنه تعرض للنصب من قبل شريكه المدعو «ج.م. الوقيس» والذي أصدرت المحكمة أكثر من عشر مذكرات الى مديرية آمن عمران بإلقاء القبض عليه وايصاله بصورة مستعجلة اليها لتنفيذ أمر الاداء الذي التزم به أمامها ولكن دون جدوى.

وأشار الشاكي الى أنه عندما تم القبض على غريمه وايداعه سجن ادارة أمن مديرية ريدة بمحافظة عمران لم يتم تنفيذ القانون.. وقال: أنه دفع مبالغ مالية لكي يتم ترحيله الى محكمة شمال الأمانة، وبرغم الأوامر القهرية ولكني فوجئت بعد ثلاثة أيام برد مدير آمن ريدة على المحكمة التي طالبت بإحضار غريمي اليها بانه قد هرب من السجن.

وناشد البحري النائب العام بالتحقيق مع المتهمين بتهريبه من آمن ريده وتنفيذ ما صدر من المحكمة بشأن قضية النصب التي تعرض لها..■

أهالي الدائرة الـ«4»: يطالبوا بصيانة قناة تصريف السيول

■ يشكو أهالي منطقة ظهر حمير الشمالية بمديرية آزال -الدائرة الرابعة- تضررهم من قناة تصريف مياه السيول التي تنبعث منها روائح كريهة جراء تراكم المخلفات الصلبة والسائلة فيها.

ودعا الأهالي في مناشدتهم -حصلت «الميثاق» عليها- وزير الدولة أمين العاصمة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي التوجيه بصيانة القناة وإصلاح ما تضرر منها وإعادة تأهيلها.

وأشارت المناشدة الى أن مشروع تصريف مياه السيول بمنطقة ظهر حمير الشمالية الذي افتتح عام ١٩٨١م بتكلفة ٣ ملايين دولار استفادت منه المنطقة استفادة حيوية وكانت المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي قبل نشوء المؤسسة المحلية تقوم بتشغيل المشروع وصيانته كل ٦ أشهر وخاصة قبل موسم الأمطار، إلاّ أن المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالأمانة ومنذ قيام نظام السلطة المحلية لم تقم بصيانة هذه القناة أبداً مما أدى الى تهالكها وجرف القمامة لداخلها تارة من قبل عمال النظافة وتارة من قبل المشاة.

وطالبوا بسرعة صيانة القناة قبل دخول موسم الأمطار.■

إلى وزير الداخلية

طلاب من «الإيمان» يعتدون على البعداني

■ يرقد حالياً في مستشفى الثورة العام بصنعاء المواطن محمد علي ثابت البعداني في حالة غيبوبة منذ نحو نصف شهر جراء واقعة الاعتداء التي تعرض لها من قبل مجموعة من الأشخاص يتراوح أعدادهم من «٨-١٢» شخصاً.. القضية كما يستعرضها الشاكون أن مجموعة من الأشخاص قاموا بالاعتداء على والدنا محمد علي البعداني وأخانا خليل في الساعة التاسعة مساءً يوم الأربعاء ١٨ مارس ٢٠٠٩م في حي الخانق منطقة شملان مذبح محافظة صنعاء.. حيث قام أحد المعتدين بالصعود الى سطح المنزل وإلقاء صخر «الدش» الستلايت على الأرض وعندما خرج والدنا وأخونا لمعرفة ما يحدث اطلقوا النيران من أسلحتهم في الهواء وأثاروا الرعب والخيفة لدى النساء والاطفال ثم انقضوا عليهما غدراً وانهالوا عليهما بالضرب المبرح بالعصي والجنابي والسواطير ومنع الجيران التدخل بالتهديد والوعيد.

وقالت الشكوى إنه ومن خلال التحقيقات التي أجرتها ادارة البحث الجنائي -محافظة صنعاء تم التعرف على ٤ من المتهمين وهم من أسرة بيت الخضمي يدرسون في جامعة الايمان كانوا قد جاءوا على متن حافلة ٢٦ راكباً تحمل لوحة رقم «٩/٣١٧٢» خصوصي.. كما تم التعرف على بقية المعتدين من قبل مباحث صنعاء.

وتضيف الشكوى أنه بعد إلقاء القبض على ثلاثة من الجناة فوجئ أبناء المجني عليه محمد البعداني بالقيام بالقبض على المجني عليه الآخر «خليل البعداني» الذي خرج من المستشفى للتعرف على الجناة وتم ايداعه السجن قبل أن يكمل علاجه.. كما تم في الوقت ذاته الافراج عن اثنين من المتهمين الثلاثة المقبوض عليهم.

أبناء المعتدى عليه ناشدوا اللواء مطهر رشاد المصري وزير الداخلية برفع الظلم عنهم والانتصار للعدالة والنظام والقانون وعدم التساهل مع الجناة.■

...وأمن المحويت لم ينفذ أوامر القضاء

■ تلقت الصحيفة رسالة من الأخوين أحمد المهدي وعلي سعد المهدي ناشدا من خلالها وزير الداخلية بخصوص الأوامر الصريحة والواضحة من رئيس نيابة استئناف محافظة المحويت بشأن القضية رقم «٤٧» لسنة ٢٠٠٨م جسيلمة حيث تنص هذه الأوامر على أحضار كل من «أ.ع.ع النزيلي» و«م.ع.ع. النزيلي» قهراً الى النيابة لسماع أقوالهما.. إلاّ أنه لم يتم احضارهما بالرغم من وجودهما بداخل مدينة المحويت، ولا ندري ما السبب في عدم تنفيذ الأوامر القضائية من قبل أمن المحافظة.■

..والصحفي شيبان يطالب بالقبض على سارقي منزله

■ تعرض منزل الصحافي عادل علي شيبان رئيس تحرير مجلس «عمون» مساء يوم الجمعة ٦ فبراير ٢٠٠٩م للسرقة ونهب جميع أثاثه واجهزته ومحتوياته. وقال شيبان: إنه رغم الإبلاغ عن السرقة وعمل محضر بذلك في حينه بمديرية امن منطقة معين، ونيابة غرب الأمانة إلاّ أنه وحتى يومنا هذا لم يتم ضبط الجناة، متسائلاً: لا ندري لماذا هذا التقصير في ضبط الجناة واتخاذ الاجراءات القانونية معهم؟

نقابة الصحافيين اليمنيين بدورها كانت قد خاطبت وزير الداخلية اللواء مطهر رشاد المصري بمذكرتها رقم «١٨» والصادرة بتاريخ ٣ مارس ٢٠٠٩م، وطالبته وتوجيه مديرية امن المنطقة بسرعة اتخاذ الاجراءات القانونية وضبط الجناة والتحقيق معهم.■

مُدرِّسة تطالب وزيري التربية والمالية بإعادة درجتها الوظيفية

■ ناشدت الموظفة تقية علي محمد الشاحذي وزير التربية والتعليم والمالية بسرعة انصافها واعادة درجتها الوظيفية المنهوبة وصرف رواتبها المؤجلة من سنوات تسع وحتى الآن.. وقالت تقية الشاحذي في مناشدتها انها عملت منذ مطلع العام ١٩٩٩م بثانوية أسماء للبنات بمنطقة معين كموظفة بالدرجة «٢٠».

وكان قرار توظيفها «صدور الأمر الاداري والتكليف» قد صدر في العام ٢٠٠٠م، ولكنها فوجئت في العام ٢٠٠٢م باستبدالها بموظفة أخرى دون مبرر واضح.. وبعد مراجعتها واعادتها بكشوفات المالية والتربية وصدور قرار الاضافة باسمها فوجئت مرة اخرى باستبدالها بموظفة أخرى في العام ٢٠٠٦م رغم صدور فتوى وقرار توظيفها.. وقد أصدر مكتب المالية بأمانة العاصمة في نهاية العام ٢٠٠٨م قراراً صريحاً موجهاً لمكتبي التربية والخدمة المدنية بالأمانة بسرعة استكمال اجراءات توظيف تقية الشاحذي ضمن اعتماد موازنة العام ٢٠٠٨م.

والى الآن لم يحرك مكتبا التربية والخدمة المدنية ساكناً ولم تلقَ كذلك كل شكاوى ومتابعات تقية الشاحذي آذاناً صاغية.. رغم متابعتها المتكررة للجهات المعنية.■